عن إعلان بيروت ـ دمشق/دمشق ـ بيروت

إلى ميشيل كيلو: ذكرى عشاء حميم مع الحبيبين ناديا ونزيه أبو عفش

كان لا بدّ للمثقفين في لبنان وسوريا من أن يبادروا، أخيراً، إلى إعلانٍ مشتركٍ لرؤية متقاربةٍ لتصحيح العلاقات بين البلديْن. فطوالَ عقود، بقيتْ هذه العلاقاتُ مرهونةً بقنواتٍ جافّة (المسؤولون السياسيون، المجلس اللبناني ـ السوري الأعلى...) في أحسن الأحوال، أو بمافياتٍ مشتركةٍ في أسوإها... أو كانت «لاعلاقاتٍ» في أسوإ الأسوإ، أيْ هيمنةً وتسلُّطًا من الجانب الأقوى (اللبناني طبعًا!)

لذا استبشرتُ خيراً بـ «إعلان بيروت ـ دمشق / دمشق ـ بيروت»[1] حين عُرِضَ عليّ قبل شهرٍ من نشره في الجرائد لكي أُوقّعَ عليه. فلقد صار للمثقف اللبناني ـ السوري المشترك صوتٌ، إذنْ، يوازي (ضميريّاً على الأقلّ) صوتَ النظام الأمني اللبناني ـ السوري المشترك (الذي أُلصقتْ به كلُّ الجرائم عن حقٍّ أو باطل). هكذا فكّرتُ للوهلة الأولى. وحين قرأتُ الإعلانَ سريعًا، سُررتُ لما فيه، على وجه الخصوص، من تذكيرٍ بنضالات وتضحيات شعبيْنا المشتركة (من العام ١٩١٥ إلى تحرير الجنوب اللبناني)، ومن رفضٍ لمشاريع الاستتباع والاستعلاء، ومن شجبٍ للمافيات المشتركة، ومن إدانةٍ «لأشكال التمييز والعنف... ضدّ العمّال السوريين في لبنان،» ومن مطالبةٍ بإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وغيرِ ذلك من الأمور التي لم نملَّ في الآداب، ولن نَمَلَّ، من الدعوة إليها لكونها خطوةً لازمةً على طريق العروبة الجديدة.

ثم أَعَدْتُ قراءةَ الإعلان، فتكشَّفتْ أمامي جملةُ اختلالاتٍ ذَكَرْتُها في حينه لبعضِ مَنْ أعدُّوه أملاً في تعديله قبل نشره. لكنّ الأوانَ كان قد فات كما يبدو، وهو أمرٌ أتفهَّمُه. ولذا كان عليّ أن أوقّعَ على الإعلان كما هو (رغم تحفُّظاتي) أو أن أرفض ذلك. وبغضّ النظر عن القرار الذي توصّلتُ إليه، وهو الرفضُ، رغم الأسى من ألاّ أكونَ جزءًا من مجموعةٍ مُبادِرةٍ لا تَنْقصها الشجاعةُ، فإنّ ما يهمّ هو ذِكْرُ أسباب ذلك الرفض. غير أنّي أودّ أولاً أن أشدِّد على ثلاث نقاط جوهرية، ولاسيّما بعد حملة الاستدعاء والتوقيف التي طاولتْ ـ حتى لحظة الانتهاء من كتابة هذه الافتتاحية في ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦ ـ ثلاثةَ عشرَ مثقفًا وناشطًا سوريّاً من الموقّعين على الإعلان المذكور، والرافضين لربط معارضتهم بالمشروع الأميركي، وهم الزملاء: الصديق ميشيل كيلو، غالب عامر، محمود عيسى، عبّاس عبّاس (الذي تجاوز الستّين)،[2] نضال درويش، محود مرعي، خالد خليفة، سليمان الشّمر، خليل حسين، محمد محفوض، أكرم البني، كمال شيخو، صفوان طيفور. بعضُهم ما زال موقوفًا وقد ينال حُكْمًا بالسجن المؤبَّد (!)، وبعضُهم أُخليَ سبيلُه، وبعضُهم سيَدْخل لينضمَّ إلى رفاقه الجُدُد، الذين كانوا قد انضمّوا بدورهم إلى الزملاء د. عارف دليلة والصّديق علي العبد اللّه ومحمد العبد اللّه وفاتح جاموس و...

أما النقاطُ الجوهريةُ الثلاث فقد أثارتْها في نفسي حملةُ الهجومِ شبهِ الرسمي السوري على «الإعلان،» والتوقيفاتُ السابقةُ واللاحقة. وأوجزُها بالآتي:

(التتمة ص ٩١)

سماح إدريس

---

١ ـ راجع ص ٨٥ ـ ٨٦ من هذا العدد.

٢ ـ وسيم إبراهيم، «حول قضيّة المثقفين السوريين...،» السفير ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦، ص ١١.

تتمة الافتتاحية ص ١

عن إعلان بيروت ـ دمشق/دمشق ـ بيروت

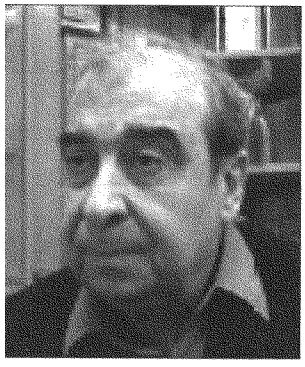

ميشيل كيلو أحد الموقعين على خلفية «الإعلان.»

١) حقٌّ، بل وواجبٌ، كلّ كاتبٍ ومثقفٍ عربيّ، في أيّ قطرٍ عربيّ، في التدخُّل في «الشؤون الداخلية» لأيٍّ قُطْرٍ عربيّ آخر ـ ولاسيَّما حين يتعلّق الأمرُ بمصالحَ مشتركةٍ تَجْمع ذيْنك القُطْرَيْن، أو باعتقالِ زملاءَ كتّابٍ لا ذَنْبَ لهم حقيقيّاً إلاّ إيمانُهم بدور المثقف العامّ في «الجَهْرِ بالحقيقةِ في وجه القوة» (بتعبير تشومسكي وإدوارد سعيد).

٢) حقٌّ، بل وواجبٌ، كلّ كاتبٍ ومثقفٍ (عربيٍّ أو غيرِ عربيّ) في ألاّ يَخْضعَ لمنطقِ «مقتضيات المرحلة الراهنة» (وما أكثرَها) ولا لتكتيكاتِ الأنظمة (وما أخبثَها). فليس ثمة «توقيتٌ» يَمْنع مثقّفًا من السّكوتِ عن الظلم والخطإ، حتى لو كان الخطرُ الخارجيُّ على البلادِ وشيكًا. بل العكسُ قد يكون صحيحًا: ذلك أنّ الخطرَ الخارجيَّ الوشيكَ قد يكون أفضلَ إنذارٍ لـ«الأنظمة الوطنية» كي تصحِّحَ أخطاءَها وتَرْفَعَ الظُّلمَ عن مواطنيها استعدادًا للمواجهة الوطنية الشاملة. إنّ لامنطقَ «التزامُنِ المريب» الذي تحدَّث عنه المحرِّرُ السياسيُّ لجريدة تشرين (في ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦)، بين الإعلان المذكور والقرارِ «الدولي» ١٦٨٠ المعادي لسورية، يجب أن يكون مرفوضًا سَلَفًا من كلّ الأحرار لأنّه وسيلةُ ترهيبٍ لا غيرُ ـ وهذا ما أشار إليه الرفيق فوّاز طرابلسي في السفير (في ١٩ أو ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٦). وهذا لا يعني، على ما ينبغي أن أضيف، أنّني لا أضعُ علاماتِ استفهامٍ كبيرةً حول إخلاص واحدٍ على الأقلّ من الموقّعين السياسيين السوريين لمبدإ «الحريّة» لبلدِيْنا (على ما جاء في المقطع الثالث من الإعلان)، وخاصّةً بعد تحالفه وتحالُفِ «جماعته» المعلن مع السيِّد عبد الحليم خدّام، أحدِ أركانِ النظام في سوريا طوال أكثر من ثلاثين عامًا![1]

٣) حقٌّ، بل وواجبٌ، كلّ مثقفٍ نقديّ في إعلان اختلافه مع زملائه المثقفين الآخرين، حتى لو كان هؤلاء ضحايا العَسف والاستبداد. ذلك أنّ التضامنَ مع زملاء المهنة ضدَّ الظلم ينبغي ألاّ يَحُولَ دون الجَهْرِ بخلافنا معهم... وإلاّ انتَفَتْ وظيفةُ النقد، واستحال نوعًا من العصبويّة الضيِّقة، بل وعائقًا إضافيّاً أمام الحقيقة، وتقديسًا لا لزومَ له للضحيّة والشهيد.

والآن، أُوجزُ خلافي مع الزملاء الموقّعين على الإعلان في نقطتيْن: أسبابُ تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية؛ والموقفُ من المقاومة المسلّحة في شبعا وكفرشوبا.

أ ـ أسباب التدهور. تورد المقدِّمةُ أنّ التدهورَ اتَّسع «منذ إجراء عملية التمديد للرئيس اللبناني إميل لحّود... ثم تصاعَدَ، بوتائرَ شديدة الخطورة، مع ارتكاب جرائم الاغتيال السياسي...» لكنّ المقدّمة لا تتطرّق بشكلٍ واضحٍ إلى أساس التدهور، وهو (وأرجو أن يتّسعَ صدرُ الرقيب السوري) الدخولُ العسكريُّ السوريُّ إلى لبنان عامَ ١٩٧٦. فالحال أنّ هذا الدخول هو

←

١ ـ يبرِّر السيِّد علي البيانوني تحالفَه مع السيِّد خدّام بأنّ يَدَي الأخير «غيرُ ملطّختيْن بالدم،» وأنّه [أيْ خدّام]... «تغيَّر»! (رويترز ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦).

الذي أسَّس لأكثر الاختلالات اللاحقة في العلاقات بين البلديْن، بغضّ النظر عمّا إذا تمّ في الأصل استجابةً لدعوة «المسيحيين الموارنة من أجل حمايتهم من فلسطينيي ياسر عرفات» (على ما يَذْكر روبرت فِسْك)[1] أوْ بضوءٍ أخضرَ من الولايات المتحدة وكسينجر تحديداً (على ما يؤكِّد الشهيد سمير قصير وغيرُه). بكلامٍ آخر، إنّ أيَّ تقويمٍ للعلاقات بين البلديْن بهدف تطويرها يجب ألاّ يُغْفل نقطةَ التأسيس... هذا رغمَ تقديرنا للجوانب الإيجابية اللاحقة في ذلك التدخُّل العسكري، وتحديداً ما يختصّ منها بدعم المقاومة الإسلامية (وإنْ على حساب الأطراف العَلْمانية الأخرى، وصولاً إلى تغييب هذه الأخيرة من ساحة المعركة العسكرية بقرارٍ رسميّ سوريٍّ يسهِّل التحكُّمَ السوريَّ بقرارات الحرب والسِّلم مع العدوّ الصهيوني). وبهذا المعنى، فإنّ «إعلان بيروت ـ دمشق / دمشق ـ بيروت» أقلُّ وضوحاً وأضعفُ موقفاً من بيانِ المثقفين السوريين أنفسهم (ومنهم العزيزان سعدالله ونّوس ونزيه أبو عفش) عشيّةَ الدخولِ العسكري السوري إلى لبنان قبل ثلاثين عاماً!

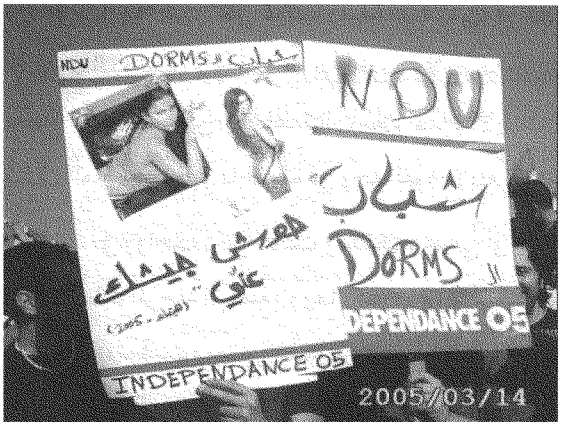

القرار ١٥٥٩ فرض الانسحاب السوري، وشجّع مظاهرَ الاستفزاز العنصري والطبقي اللبناني البذيء.

بَيْدَ أنّ الأخطر من ذلك هو إغفالُ «الإعلان» أيَّ دورٍ للقرار ١٥٥٩ في زيادة تدهور العلاقات بين البلديْن. فهذا القرار هو الذي فَرَضَ الانسحابَ العسكريَّ السوريَّ من لبنان بشكلٍ أَشْعَرَ القيادةَ السوريةَ بالإهانة؛ ولا يقلِّل من هذا الشعورِ مظاهرُ «الابتهاج» الشعبي السوري بعودة الجيش السوري إلى سوريا ـ ذلك أنّ تلك المظاهر ما هي إلاّ تصعيدٌ transcendence للشعور المذكور ومحاولةٌ لطمسه. كما شجَّعَ صدورُ القرار ١٥٥٩ الأطرافَ اللبنانيةَ الطائفيةَ والعنصريةَ داخلَ ما يسمَّى بفريق ١٤ آذار (قبل انسحاب التيار العوني منه لأسبابٍ لا علاقةَ لها بالمبادئ العليا) على الاحتفاء بالنصرِ السيادي والشماتة بسوريا قيادةً وشعبًا؛ وتمّ ذلك بطريقةٍ زادت من الإحساس الشعبي السوري بالهوان الوطني ـ وهو إحساسٌ لم تتردّد السلطاتُ السوريةُ في توظيفه لصالحها، فـ«دَعَمَت» الالتفافَ الشعبي الوطني حول الرئيس الأسد ردّاً على مظاهر الاستفزاز العنصري والطبقي اللبناني البذيء (التي من رموزها الفنية «المُبْدعة» والمقزِّزة: المكانسُ، والقباقيبُ، وبسطاتُ الكعك التي تحيل على العامل السوري الفقير، وصُوَرُ هيفاء وهبي تُطالب بإبعاد الجيش السوري عن «مَفاتنها»). وهكذا انتشرتِ الأعلامُ السوريةُ في الشوارع السورية، والهتافاتُ المؤيِّدةُ للنظام، بشكلٍ كثيفٍ غيرِ مسبوقٍ ربّما في تاريخ سوريا

١ ـ Robert Fisk, **The Independent**, March 8, 2005.

منذ عقود؛ بل وبَلَغَ الالتفافُ حولَ النظام عمقَ الساحةِ الثقافيةِ الشعبية السوريةِ نفسِها (كما هو حال المسرحية الأخيرة للمرحوم محمد الماغوط في دمشق، على ما جاء في أحدِ مقالاتِ الصديق ياسين الحاج صالح في ملحق النهار قبل شهور).

وينضاف إلى أسباب التدهور ما أغفله الإعلانُ أيضًا من حملاتٍ إعلانيةٍ متبادلة بين فريقي الحُكْم في لبنان وسوريا منذ عامَيْن تقريبًا. علاوةً على خطواتٍ جديدة رديئةٍ قام بها الطرفان من قبيل: اجتماعِ النائب وليد جنبلاط في لبنان مع جماعة الإخوان المسلمين السوريين (أعتى أعداءِ النظام في سوريا)؛ وتكريم بعضِ قوى ١٤ آذار (أو شباط بالأحرى) للمجرم جون بولتون في واشنطن؛ وإصدارِ القضاء العسكري السوري «مذكّرةَ جلبٍ دوليةً» بحقّ النائبيْن جنبلاط ومروان حمادة والصحافي فارس خشّان!

إنّ مقدِّمة «الإعلان،» إذن، تكاد تَحْصر أسبابَ التدهور اللبناني ـ السوري بحادثة التمديد للرئيس إميل لحّود (المرفوضةِ في ذاتها طبعًا)، ولا تأخُذُ في الاعتبار البعدَ الخارجيَّ الدوليَّ المتمثِّلَ في صدور القرار ١٥٥٩؛ الذي أزَّم ـ كما أوْضحنا ـ العلاقاتِ وظَهَّرَها بأشكالٍ شعبويّةٍ انعزاليةٍ في البلديْن (وخاصةً في لبنان). وقد يَشْفع للإعلان أنّه عاد في البند السابع فاستنكر «أشكالَ التمييز والعنف التي تمارَسُ ضدّ العمّال السوريين في لبنان،» وطالب السلطاتِ اللبنانيةَ «بتعقُّب المتّهمين بجرائم الاعتداء على هؤلاء العمّال...» ولكنّه كان أجدرَ به أن يَذْكر أنّ ذلك التمييزَ (الحقّ أنّه عنصرية صُراحٌ!) وتلك الجرائمَ هي مِن أسباب التدهور، لا نتيجةٌ له فحسب.

ومثلما أَغْفلَ الإعلانُ أيَّ ذِكْرٍ للقرار ١٥٥٩ في تأزيم العلاقات بين البلديْن، فإنّه أَغْفَلَ أيضًا سببًا آخرَ للتأزيم يتمثَّل في التدخُّل الدولي «غيرِ الحكومي،» أيْ في المنظّمات «غيرِ الحكومية» الأميركيّة وغيرِ الأميركية التي تدخَّلتْ لـ«مساعدة» اللبنانيين على «استعادة» ديموقراطيّتهم. وقد سَبَقَ أن تعرّضتُ بالتفصيل لدور منظمة «روح أميركا» في تمويل «خيْمة الحرية» و«ساعة الحُرّية» و«نبض الحريّة» (موقع إلكتروني) وتمويلِ الإمدادات الغذائيّة للمتظاهرين الاستقلاليين اللبنانيين. كما تعرّضتُ لدورِ شركاتِ إعلانٍ غربيةٍ (مثل ساتشي آند ساتشي) أَسْهَمَتْ في «تمدين» التعبير السيادي اللبناني الجديد، وتزيينِهِ في أعين الشباب، باتجاه «استقلاليٍّ» عن سورية تحديداً، ولكنْ باتّجاهِ الاستهلاك والغرب أيضًا.[1] وكلُّ

العنصرية اللبنانية شجّعت «الوطنية» السوريّة الملتفّة حول النظام في سورية.

١ ـ راجع الآداب ١ / ٢، ٢٠٠٦، ص ٨٧ ـ ٩٣. وقد قرأتُ مؤخّرًا ما يُفيد بأنّ شركة ساتشي آند ساتشي ذاتُ أصول عراقية يهودية معادية لقضية فلسطين ـ وهو ما لم أتأكّدْ منه بعدُ، ولا أستطيع إثباتَه هنا.

ذلك ممّا أغفلَ إعلانُ بيروت ـ دمشق / دمشق ـ بيروت مجرّدَ الإشارةِ إليه في سياق الحديث عن أسباب تدهور العلاقات.

وأخيراً، فإنّ الإعلان لا يَغُوص في سببٍ أساسيّ في تدهور العلاقات، ألاَ وهو طبيعةُ النظاميْن في البلديْن. فالحال أنّ الطبيعةَ الحزبية ـ العسكرية للنظام في سوريا، والطبيعةَ الطائفية ـ الزبائنية للنظام في لبنان، لا يُمْكن إلاّ أن تعزّزا المافيات المشتركةَ أو علاقات الاستلحاق، لا العلاقاتِ الطبيعيةَ النِّدِّيَةَ التي يطالبُ «الإعلانُ» ونطالب نحن بقيامها. صحيحٌ أنّ الإعلان في بنده الرابع يُصرّ على أنّ «سيادةَ نُظُمٍ ديموقراطيةٍ في البلديْن تشكّل أفضلَ ضمانةٍ لقيامِ ورسوخِ علاقاتٍ متكافئةٍ وسليمةٍ بينهما،» إلاّ أنّه كان أحرى بالإعلان أن يعزو أحدَ أسباب التدهور إلى لاديموقراطية النظاميْن (وليعذُرْني الرقيبُ السوري مجدّداً، والمتشدِّقون بالديموقراطية اللبنانية).[1] وعلى سبيل التحديد، فإنّ الطابع الطائفي ـ الزبائني في لبنان لا يشجّع إلاّ على الالتحاق بـ«الأجنبي،» أأميركيّاً كان هذا الأجنبيُّ أمْ فرنسيّاً أمْ سعوديّاً أمْ إسرائيليّاً أمْ سوريّاً... وعُدُّوا يا شُطّار! وقد تتحسّن العلاقاتُ بين البلديْن أحياناً إنْ بقي النظامان على ما هُما عليه، غير أنّ ذلك «التحسُّن» سيظلّ مرهوناً بأزماتٍ كلٍّ بضعِ سنواتٍ أو أشهرٍ كما هو حالُنا اليومَ، ما دامت الديموقراطيةُ معوَّقةً في كليْهما ـ بالحزبية، والنزعة العسكرية، والطائفية، والزبائنية. طبعاً نحن لا ندعو إلى فرض «الديموقراطية» بالقوّة الخارجية (كما يَحْصل في العراق وأفغانستان)، ولا إلى فرضها بأساليبَ «ناعمة» (عبر أذرعة العولمة، وعلى رأسها البنكُ الدولي وصندوقُ النقد الدولي)، وإنّما إلى فرضها من الداخل، أيْ عبر انخراطٍ أوسعَ للناس (وضِمْنَهم المثقفون) في السياسة والنشاطات الأهلية. وبكلمة، فإنّ العجز الديموقراطي democracy deficit في البلديْن كان وسيَبْقى من أسباب التدهور في العلاقات، وستكون تغطيةُ ذلك العجز من عناصرِ تحسينها بالتأكيد.

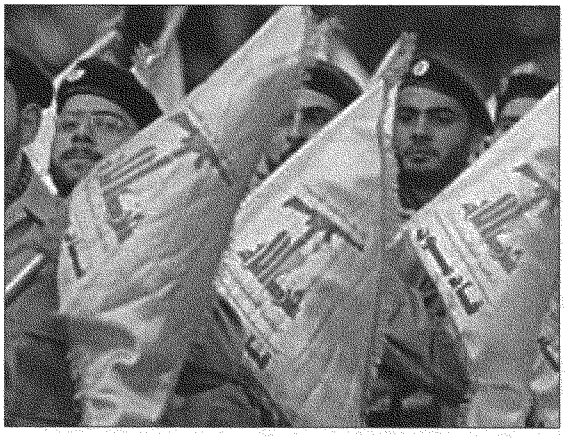

لماذا تبخلون على المقاومة اللبنانية بحقّها الشرعي والوطني، بل وباسمها ذاته، أيُّها الزملاء الموقّعون؟!

٢ ـ المقاومة المسلّحة في شبعا وكفرشوبا. في البند الثاني من «إعلان بيروت دمشق / دمشق ـ بيروت» يعلن الموقّعون «تمسُّكَهم» بحقّ سوريا في استعادة كامل أراضيها المحتلّة في الجولان، وتمسُّكَهم أيضاً بـ«استعادة لبنان أرضَه التي لاتزال محتلّةً في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، بكافة الوسائل المتاحة، بعد الإعلان الرسمي السوري عن لبنانيّتها تحت مظلّة الشرعية الدولية.»

---

١ ـ ذكرتْ منظمةُ العفو الدولية في تقريرها السنوي الأخير (٢٣ / ٥ / ٢٠٠٦) بعضاً من انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان، يَجْدر بعشّاق «الديموقراطية» اللبنانية أن يتنبّهوا إليها. ومن بينها: سوءُ معاملة المحتجزين في السجون اللبنانية، والعملُ حتى اللحظة بعقوبة الإعدام، وحرمانُ ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من إمكانية الحصول على السكن والعمل، والتمييزُ ضدّ المرأة، وعدمُ السماح للأبناء باكتساب الجنسية اللبنانية إلاّ من خلال الأب... (راجع السفير، ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦، ص ٥).

غريبٌ منطقُكم هنا بعضَ الشيء، أيُّها الأصدقاء. فأنتم تُقِرُّون بلبنانية شبعا وكفرشوبا، ولكنّكم تنتظرون أن يُعلن السوريون رسميّاً عن ذلك (وتحت «مظلّة الشرعية الدولية») لكي تشرِّعوا تمسُّككم باستعادة لبنان أرضَه المحتلّةَ «بكافة الوسائل المتاحة.» وهذا يعني أنّ على المقاومة اللبنانية ألاّ تقاومَ المحتلَّ قبل اعتراف النظام السوري بلبنانية أرضنا... علْمًا أنّ السيِّد فاروق الشرع ومسؤولين سوريين آخرين سَبَقَ أن اعترفوا بذلك غيرَ مرة،[1] وإنْ لم يوقِّعوا رسميّاً على ذلك ـ وهو أمرٌ مطلوبٌ منهم في كلّ حال، ولا يبرِّر تلكُّؤَهم فيه أيُّ مبرِّر.

من أيّ مرجعيّةٍ طَلَعْتُم بذلك التنظير يا إخوان؟ لنا أرضٌ محتلّةٌ باعترافكم، ولدينا مقاومةٌ جديرةٌ باسمها ويَشْهد لها شهداؤها وأعداؤها على السواء (رغم مساوماتها الداخلية الانتهازية غير المُقْنعة ـ ولكنّ هذا حديثٌ آخر!)، ومع ذلك فأنتم تَبْخلون عليها بحقّها الوطنيّ والشرعيّ والقانونيّ في العمل لتحرير الأرض. بل إنّكم تَبْخلون عليها باسمها ذاته: فليس في إعلانكم كلمةُ «مقاومة،» ناهيكم بكلمة «مسلّحة،» وكأنّ العبارةَ الهزيلةَ التالية: «كافّةُ الوسائل المتاحة» لا تَشْمل العملَ المسلَّحَ إلاّ على استحياء! هذا في حين أنّكم بالغُو السَّخاء في هذا البند القصير جدّاً حين يتعلّق الأمرُ بالشرعية الدولية: فتتحدّثون بإطراءٍ عن «مظلّة الشرعية الدولية،» وعن «المواثيق والقرارات الدولية» (في ما يخصّ حقَّ عودة اللاجئين الفلسطينيين).

وبالمناسبة، ولأُداعبْكُمْ قليلاً لأنّ بعضَكم صديقٌ لي، أسألُكم: من أين جئتم بتلك المظلّة؟ أين يبيعونها: في ساحة المرجة، أمْ في شارع الحمراء؟

هل أعادتْ هذه الشمسيّةُ شبراً واحداً من أرض لبنان المحتلّة، أو من الجولان المحتلّ؟ هل أعادت لاجئًا فلسطينيّاً واحداً إلى بيته في عكّا؟

طبعًا أنا لا أدْعو إلى رمي تلك المظلّة في سلّة المهملات؛ فهي مفيدة... ما دامت هناك مقاومةٌ! ولكنّ اسمَها يدلُّ عليها: إنّها مظلّة فقط! وهذه المظلّة نفسُها تشرِّع مبدأ المقاومة ضدّ الاحتلال، لكنّها ينبغي ألاّ توقفَ المقاومةَ اللبنانيةَ المسلّحة أو توقفَ دعمَنا لهذه المقاومة إنْ لم تَعْترف (أيْ تلك المظلّةُ المهيبةُ) حتى هذه اللحظة بلبنانية شبعا وكفرشوبا أو بفلسطينيةِ عكّا ويافا وحيفا واللدّ أو الأراضي «المتنازَعِ

هل أعادت «مظلّة الشرعية الدولية» شبراً واحداً من لبنان أو فلسطين أو الجولان؟

←

١ ـ يُراجع تصريحُ الوزير الشّرع في برشلونة بتاريخ ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٥.

عليها» بين الفلسطينيين والإسرائيليين! أمْ أنّ علينا، كلبنانيين، ألاّ نَدْعم المقاومةَ في الجنوب لمجرّد أنّ الجبهاتِ العربيةَ الأخرى مُغْلقة، كما أظنُّ بعضَكم سيقول؟ ولكنْ كنتُ أتوقّع منكم في هذه الحال، كمثقفين وأصحابِ مبادئ ومواقفَ تاريخيةٍ ونضالية، أن تُطالبوا بفتحِ تلك الجبهات العربية الأخرى لا بتقييد الجبهة العربية الوحيدة المفتوحة ضدّ إسرائيل (إلى جانب الجبهة الفلسطينية طبعًا) بقيود القرار الرسمي السوري والمواثيق و... الشمسيّات الدولية! كنتُ أتوقّع أيُّها الزملاء أن تقدِّموا المقاومةَ الوطنيةَ اللبنانيةَ ـ من «الحرس الشعبي» في أوائل السبعينيات، مروراً بـ«جبهة المقاومة الشعبية لتحرير الجنوب من الاحتلال والفاشية» في أواخر السبعينيات (من شهدائها: إيّاد نور الدين المدوَّر، والرفيق «راجي»)، إلى «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (جمّول) في الثمانينيات، وانتهاءً بـ«المقاومة الإسلامية» اليومَ ـ بوصفها أمثولةً عربيةً فذّةً على قدرة شعبٍ صغيرٍ على الانتصار بسبب السلاح والتكتيكات والتحالفات الذكية، لا بسبب انتظارِ قراراتٍ دوليةٍ لم تؤدِّ إلى تحرير أيّ أرضٍ عربيةٍ محتلّةٍ حتى اليوم... اللّهُمَّ إلاّ مقابلَ احتلالٍ عاصمتها ذاتِها بالديبلوماسيين والجواسيس الإسرائيليين وبالبضائع الإسرائيلية والشركاتِ الداعمةِ لإسرائيل!

❖ ❖ ❖

الحاصل أنّ «الإعلان» صَدَرَ، وتَلَتْه توقيفاتٌ (من دون مذكّرات قانونية) طاولتْ كما ذَكَرْنا ١٣ ناشطًا ومثقفًا زميلاً، على رأسهم الصديق ميشيل كيلو.[١] طبعًا، هذا لن يَدْفعني إلى النَّدَمِ على عدمِ التوقيعِ على الإعلان، بل إلى تكرار دعوتي (التي توجّهتُ بها إلى مَنْ عَرَضوا عليَّ الإعلانَ قبل نشره بشهر، وأَعَدْتُها منْ على منبر «التجمّع الوطني للإنقاذ والتغيير» قبل أيّام).[٢] وألخّصُها هنا في الآتي: إقامة مؤتمر (في بيروت مثلاً)، يتضمّن عدةَ حلقاتِ نقاشٍ وورشِ عملٍ، من باحثين وناشطين ومثقفين لبنانيين وسوريين من مختلف المشارب الوطنية والتحررية، بهدف الوصولِ إلى اقتراحات عمليّةٍ في سبيلِ ردم الفجواتِ المتزايدة في العلاقات السورية ـ اللبنانية.

فالإعلاناتُ والبياناتُ قد تتعرّض للكثير من التنازلات والمساومات. أمّا ورَشُ العمل وحلقاتُ النقاش فصيغةٌ أكثرُ مرونةً، وحريّةً، وتواصليّةً، لأنّها غيرُ ملزَمةٍ بـ«إعلانٍ ختاميّ» قد يُغْفل أكثرَ ممّا يَذْكُر! ونعلن هنا، كمجلة، استعدادَنا لأن نكون في عِداد المنظِّمين الأساسيين لهذه الورَش في حالِ موافقةِ أطرافٍ أخرى وطنية/ثقافية مستقلّة.

ولكنْ، هل سيُفْرَجُ عن المعتقلين السوريين لينضمّوا إلى إعداد هذه الورَش خدمةً لمصلحةِ سوريا ولبنان معًا؟

سماح إدريس
بيروت

---

١ ـ لا بدّ هنا من الإشارة إلى عدم اقتناعنا بالتّهم الموجَّهة إلى الموقّعين السوريين، من قبيل: «إضعاف الشعور القومي» و«إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية.»

٢ ـ راجع وثيقته السياسية الجديدة الجديرة بالاهتمام في الصفحات ٨٧ ـ ٩٠ من هذا العدد.